

محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015/01 – 2022/12)

د. مفتاح عبدالسلام عليلش

عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراتة

m.elailish@eps.misuratau.edu.ly

د. عبدالله محمد اشكاب

عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراتة

a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2024.06.15

تاريخ القبول: 2024.06.09

تاريخ الاستلام: 2024.04.15

الملخص

هدف البحث إلى تحديد العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، وذلك باستخدام بيانات شهرية شملت الفترة من شهر يناير لعام 2015 إلى شهر ديسمبر 2022، وتم الاعتماد على منهج القياس الاقتصادي في تحقيق هذا الهدف من خلال تطبيق نهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL)، وخلص البحث إلى أن العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي تمثلت في: أسعار الصرف في السوق السوداء، المستوى العام للأسعار العالمية، وعرض النقود بالمفهوم الضيق. الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الليبي، عرض النقود بالمفهوم الضيق، المستوى العام للأسعار العالمية، السوق السوداء.

Determinants of the general level of prices in the Libyan economy during the period (01/2015 – 12/2022)

Dr. Abdallah Mohamed Eshkab

m.elailish@eps.misuratau.edu.ly

Dr. Muftah Abdusalam Elailish

a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly

Faculty of Economics and Political Science- Misurata University

Abstract

The study aimed to identify the factors that affecting the general level of prices in Libyan economy, using monthly data which covering the period from January 2015 to December 2022. The econometrics approach was relied upon to achieve this aim by applying the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach. The study concluded that the factors affecting the general level of prices in Libyan economy were: the black-market exchange rates, the general level of world prices, and the narrow money supply.

Keywords: Libyan Economy, the Narrow Money Supply, the General Level of World Prices, the Black Market .

1- الإطار العام للبحث:

1.1 مقدمة:

يُعد التضخم أحد الموضوعات الاقتصادية الرئيسية التي تثير اهتمام الباحثين والمسؤولين، بل وجميع فئات المجتمع؛ بحثاً عن أسباب هذه الظاهرة وتشخيصها، وكيفية علاجها والحد من مسبباتها، فالتضخم من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها المجتمعات سواء البلدان المتقدمة أو النامية، وذلك لما له من آثار سلبية على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها؛ قيمة النقود والدخل الحقيقي للأفراد، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى العديد من النظريات التي حاولت تفسير ظاهرة التضخم، فبعضها يؤيد مبدأ أن "التضخم ظاهرة نقدية بحتة" (فريدمان وشوارتز، 1963) بمعنى أن الزيادة في عرض النقود تسبب التضخم، كما يعتقد فريدمان أن عرض النقود متغير يؤثر على عرض النقود طردياً، وأن التضخم ما هو إلا زيادة ناتجة في عرض النقود بالنسبة للناتج الكلي (فريدمان، 1936)، وبالمقابل ظهرت نظريات أخرى ترى أن التضخم ينتج عادة عن أسباب أخرى غير زيادة المعروض النقدي.

لقد حاولت العديد من النظريات الاقتصادية تفسير ظاهرة التضخم من حيث أسبابها وطرق علاجها، ومن خلالها تم بناء العديد من النماذج الاقتصادية، وقد تباينت من حيث إدخال بعض المتغيرات الاقتصادية دون غيرها، كما تباينت نتائج فاعلية كل متغير على مشكلة التضخم، وذلك وفقاً لاختلاف البيئة الاقتصادية وطبيعة السياسات الاقتصادية من بلد لآخر، إلا أنه بشكل عام تناولت الأدبيات الاقتصادية العديد من محددات التضخم والتي من أهمها عرض النقود وسعر الصرف والإنفاق العام والأسعار الخارجية، وغيرها من العوامل الأخرى.

ويُعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تعاني من مشكلة التضخم؛ وخاصة خلال العقد الأخير، وقد تفاقمت هذه المشكلة بالتوازي مع عدم استقرار السياسة النقدية والافراط في زيادة العرض النقدي في الاقتصاد، والارتفاع الملحوظ في سعر الصرف في ظل الانفتاح على العالم الخارجي، والتوسع المفرط في الإنفاق العام، ويحدث كل ذلك في ظل ضعف؛ بل غياب الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد، وبالتالي يأتي هذا البحث لمحاولة تحديد وقياس محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015-2022).

2.1 المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في كون أن ظاهرة التضخم تمثل عائقاً مستمراً في مواجهة تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، وعائقاً أمام التنمية الاقتصادية للبلد بشكل عام، وعند النظر إلى التضخم الذي شهده الاقتصاد الليبي وخاصة خلال العقد الأخير؛ يتبين لنا أنه شهد ارتفاعاً ملحوظاً يتطلب الوقوف على أهم محدداته، وقياس أثر هذه المحددات على المستوى العام للأسعار، حيث يُعد الفهم والتحليل العميق لمحددات التضخم أمراً ضرورياً للتصدي لهذه المشكلة ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومن هنا تتجلى الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في الإجابة على التساؤل الآتي:

ما هي أهم محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2015-2022؟

3.1 فرضية البحث:

من خلال ما تقدم يمكن صياغة الفرضية الرئيسية للبحث، والمتمثلة فيما يلي:
تعتبر المتغيرات عرض النقود، سعر الصرف، والمستوى العام للأسعار العالمية من المحددات الرئيسية التي أسهمت في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.
ومن خلال الفرضية الرئيسية يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

- ◀ يؤثر عرض النقود إيجابياً في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.
- ◀ يؤثر سعر الصرف في السوق السوداء إيجابياً في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.
- ◀ يؤثر المستوى العام للأسعار العالمية إيجابياً في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.

4.1 أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية للبحث وإسهامه المعرفي في كونه يتناول تطور المستوى العام للأسعار ومحدداته باستخدام بيانات شهرية خلال السنوات الأخيرة (2015—2022)، كما يتناول البحث متغير سعر الصرف في السوق السوداء كأحد محددات المستوى العام للأسعار، بينما تتبع أهمية البحث لمتخذي القرار مما شهده الاقتصاد الليبي من ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم وآثاره الظاهرة على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها قيمة النقود والدخل الحقيقي للأفراد؛ الأمر الذي يتطلب الوقوف على أهم محدداته مما يساعد صانع القرار في تشخيص أسباب مشكلة التضخم ومحاولة معالجتها.

5.1 أهداف البحث

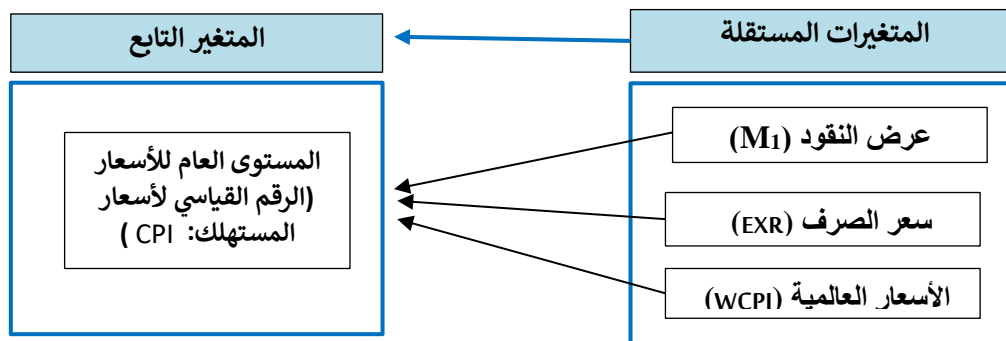
يكمن هدف البحث في تحديد العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (من يناير 2015 – إلى شهر ديسمبر 2022).

6.1 منهجية البحث:

سيتم الاعتماد على استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل متغيرات البحث، كما سيتم استخدام التحليل القياسي لقياس أثر المتغيرات أو المحددات الرئيسية التي تؤثر في المستوى العام للأسعار.

7.1 متغيرات البحث:

من خلال ما تناولته النظريات الاقتصادية، وما تناولته الدراسات السابقة حول المحددات الاقتصادية للتضخم؛ يمكن بناء نموذج التحليل القياسي وفقاً للمتغيرات الموضحة بالجدول التالي:



وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم اعتماد ثلاث متغيرات كمحددات للتضخم والمتمثلة في كل من: عرض النقود، سعر الصرف، والأسعار العالمية لتوفر بيانات شهرية عن هذه المتغيرات، بينما تم استبعاد المتغيرات أو المحددات الأخرى "التي قد يكون لها أثر على التضخم"، وذلك لكونها بيانات سنوية ولا تتوفر عنها بيانات شهرية.

2- عرض ملخص للدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات السابقة العوامل المحددة للمستوى العام للأسعار، والتي يمكن عرضها وفقا لنتائجها فيما يلي:

1.2 أثر سعر الصرف والمستوى العام للأسعار:

توصلت دراسة كل من (Jackson: 2023، قديح والنمروطي: 2015، الحوتة: 2012، سالم: 2019) إلى وجود علاقة طردية توازنية في الأجل الطويل بين سعر الصرف ومعدل التضخم، وبالمقابل توصلت دراسة (الطويل وآخرون: 2022) إلى وجود علاقة طردية في المدى القصير، ولا وجود لعلاقة توازنية في المدى الطويل، بينما توصلت دراسة كل من (صليحة وحسني: 2021، Inim: 2020) إلى وجود علاقة طردية في الأجلين القصير والطويل بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.

2.2 عرض النقود والمستوى العام للأسعار:

توصلت دراسة كل من (قديح والنمروطي: 2015، الفضيل والتركي: 2023، Jackson: 2023، Adil: 2021، Chaudhary & Xiumin: 2018) إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود والتضخم، بينما أظهرت دراسة كل من (الطويل وآخرون: 2021، Shafie: 2021) إلى وجود علاقة طردية في الأجل القصير، في حين توصلت دراسة كل من (Badokhon & Rana: 2021، Al-Mutairi: 2020، الفضيل والتركي: 2023) إلى وجود علاقة توازنية طردية في الأجلين القصير والطويل، بينما خلصت دراسة (سالم: 2019) إلى عدم وجود علاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير.

3.2 أثر المستوى العام للأسعار العالمية على المستوى العام للأسعار المحلية:

أظهرت دراسة كل من: (الحوتة: 2021، قديح والنمروطي: 2015، الفضيل والتركي: 2023، Al-Mutairi: 2020) إلى وجود علاقة توازنية ذات أثر موجب في المدى الطويل بين المستوى العام للأسعار العالمية والمستوى العام للأسعار المحلية، بينما توصلت دراسة كل من (صليحة وحسني: 2021، الطويل وآخرون: 2021، Badokhon & Rana: 2021) إلى وجود علاقة موجبة في الأجلين الطويل والقصير بين المستوى العام للأسعار العالمية والمستوى العام للأسعار المحلية.

3-الإضافة التي يقدمها هذا البحث مقارنة بالدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة حول موضوع البحث، وخاصة ما يتعلق منها بالاقتصاد الليبي يتبين أنها لم تتناول تطور التضخم ومحدداته باستخدام بيانات شهرية خلال السنوات الأخيرة (2015—2022)، والتي شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات التضخم؛ وهو ما يتطلب الوقوف على أهم محددهاته من خلال دراسة تطورها وقياس أثرها.

4- القياس الاقتصادي للنموذج:

استند هذا البحث على منهجية تحليل السلاسل الزمنية، وذلك باستخدام بيانات شهرية للمتغيرات محل التقدير، حيث تضمنت الفترة من شهر يناير لعام 2015 إلى شهر 12 من عام 2022. وعلى هذا الأساس تم صياغة النموذج القياسي للوقوف على أهم محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد خلال الفترة المذكورة.

1.4 صياغة النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة:

إن الهدف الأساسي من إعداد هذا البحث هو الوقوف على أهم المتغيرات الاقتصادية التي تلعب دوراً مهماً في تحديد سلوك المستوى العام للأسعار في الاقتصاد، ولهذا فإنه يمكن صياغة الشكل الأساسي للدالة التي سيتم تقديرها على الصورة أدناه:

$$CPI = F(M_1, EXR, WCPI)$$

حيث:

CPI يمثل المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي معبراً عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك.
 M_1 يمثل عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي.
 EXR يمثل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي في السوق السوداء.
 WCPI يمثل المستوى العام للأسعار على مستوى العالم معبراً عنه بالرقم القياسي للأسعار العالمية.
 من خلال الشكل الرياضي للدالة أعلاه، فإنه من الممكن صياغتها في شكلها القياسي كالتالي:

$$CPI = a + b_1M_1 + b_2EXR + b_3WCPI + E_t$$

حيث:

a تمثل المعلمة الثابتة (الجزء المقطوع من المحور الرأسي).
 b_3, b_2, b_1 تمثل معاملات المتغيرات المستقلة.
 E_t تمثل الحد العشوائي.

ولغرض تحسين استقرارية النموذج تم إضافة متغير وهمي *Dummy variable*، وهو يمثل شهر ابريل من عام 2019 (D_{2019M4}) الذي يعبر عن بداية فترة الاضطرابات في طرابلس ذلك الوقت. أما عن طريقة التقدير، سيتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) *Autoregressive Distributed Lag*، وعطفاً على ما نصت عليه النظرية الاقتصادية، وما يمليه المنطق الاقتصادي، فإنه من المتوقع أن تكون إشارة معاملات المتغيرات المستقلة موجبة، عاكسة العلاقة الطردية بينها وبين المتغير المستقل.

وتجدر الإشارة في هذا الخصوص، أنه تم استبعاد بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى (غير النقدية) مثل الإنفاق الحكومي، والناتج المحلي الإجمالي، لعدم توفر بيانات شهرية لها، كما أن استخدام برامج الاقتصاد القياسي لتحويلها من بيانات سنوية إلى شهرية يقود إلى نتائج مضللة.

2.4 مصادر البيانات:

لغرض الحصول على بيانات شهرية تمثل الواقع وتعزز الموثوقية، فقد تم الاعتماد على مصادر رسمية محلية ودولية في تجميع البيانات، حيث جُمعت بيانات المتغيرين المستوى العام للأسعار وعرض النقود بالمفهوم الضيق، المتعلقين بالاقتصادي الليبي، من النشرات الاقتصادية الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي بأعدادها المختلفة، في حين أن موقع صندوق النقد الدولي كان مصدراً لتجميع بيانات الرقم القياسي للأسعار العالمية، أما البيانات الشهرية لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي في السوق السوداء، فقد استقيت بياناته من الصفحة الرسمية لسوق المشير على صفحة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) - نظراً لعدم توفره عبر قنوات الدولة الرسمية - وذلك عن طريق حساب المتوسط الحسابي الشهري لسعر الإغلاق اليومي.

3.4 الاختبارات القياسية وتقدير النموذج:

أ. اختبار استقرار متغيرات الدراسة:

تشير النتائج الناجمة عن تطبيق اختبار فيليبس بيرون (PP) Phillips-Perron والواردة بالجدول رقم (1)، بأن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى، وهذا يعني أنها تعاني من جذر الوحدة عند المستوى $I(0)$ ، في المقابل يلاحظ اختفاء وجود جذر الوحدة Unit Root بمجرد أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات محل البحث، مما يؤكد استقراريتها عند الفرق الأول $I(1)$.

الجدول رقم (1) نتائج الكشف عن جذر الوحدة باستخدام اختبار (PP) Phillips-Perron

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)

Null Hypothesis: the variable has a unit root

		<u>At Level</u>			
		CPI	M1	EXR	WCPI
With Constant	t-Statistic	-2.8410	-2.0537	-2.1347	1.7795
	Prob.	0.0564	0.2639	0.2318	0.9997
		*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.2240	-1.3738	-1.9067	-0.4922
	Prob.	0.8995	0.8625	0.6433	0.9824
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7640	1.0088	0.1093	3.3982
	Prob.	0.9985	0.9167	0.7149	0.9998
		n0	n0	n0	n0
		<u>At First Difference</u>			
		d(CPI)	d(M1)	d(EXR)	d(WCPI)
With Constant	t-Statistic	-6.9431	-9.9476	-8.3057	-8.1665
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.6000	-10.2006	-8.4074	-8.5109
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.1347	-9.7884	-8.2935	-7.4386
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***

Notes:

a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant

b: Lag Length based on SIC

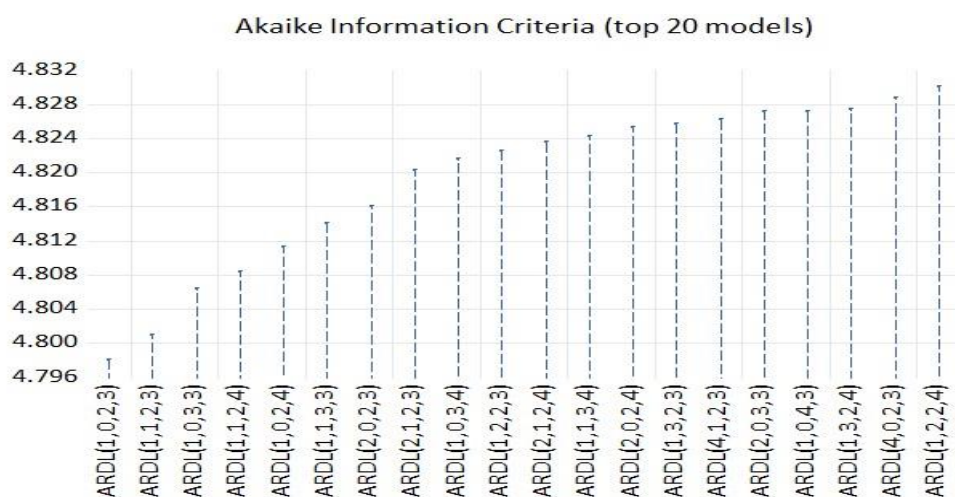
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

ب. اختيار فترات الإبطاء المناسبة لمتغيرات الدراسة:

تُشير نتائج اختبار (Akaike Information Criteria (AIC)، والمبينة بالشكل رقم (1)، بأن فترات الإبطاء المناسبة لمتغيرات النموذج هي (ARDL (1, 0, 2, 3).

الشكل رقم (1) مخرجات معيار AIC لاختيار فترات الإبطاء المناسبة



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

ج. اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test:

يُلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (2) أن قيمة F-Statistic بلغت نحو 9.443، وهذه القيمة تفوق قيمة الحد الأعلى عند المستويين 1% و 5% (كما هو وارد بالجدول رقم (3))، وهذا يدل على وجود علاقة تكامل مشترك Cointegration بين متغيرات النموذج المقدر.

الجدول رقم (2) قيمة F المحسوبة لاختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 3
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 93

Test Statistic	Value
F-statistic	9.443047

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الجدول رقم (3) القيم الحرجة لاختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test

Sample Size	10%		5%		1%	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
80	2.474	3.312	2.920	3.838	3.908	5.044
Asymptotic	2.370	3.200	2.790	3.670	3.650	4.660

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

د. تقدير النموذج في الأجل الطويل:

إن اجتياز اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test، يعني أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث، ومن خلال تقدير هذه العلاقة (كما هو مبين بالجدول رقم (4)) يلاحظ أن إشارات معاملات المتغيرات المستقلة موجبة، وهذا متوافق تماماً مع ما ورد في النظرية الاقتصادية، كما تتصف بالمعنوية الإحصائية عند مستوى 5%، وبهذا يمكن القول بأن زيادة كل من عرض النقود بالمفهوم الضيق M_1 ، وسعر الصرف في السوق السوداء EXR، المستوى العام للأسعار العالمية WCPI، بنسبة 1% لكل منها، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي CPI بنسبة 0.001%، و 9.097%، و 1.705%، على التوالي، وهذا يعني أن سعر الصرف في السوق السوداء له التأثير الأكبر على المستوى العام للأسعار، يليه مستوى الأسعار العالمية، أما عرض النقود بالمفهوم الضيق فله تأثير ضعيف خلال فترة البحث.

من خلال ما ذكر أعلاه، يمكن استنتاج ما يلي:

◀ يعتبر سعر الصرف في السوق السوداء أكثر المتغيرات تأثيراً على المستوى العام للأسعار، حيث بينت نتائج القياس الاقتصادي أن زيادة سعر الصرف في السوق السوداء بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار بنسبة 9.097% تقريباً، أي ما يقارب 9 أضعاف، وتعتبر هذه النتيجة منطقية إلى حد كبير بسبب الارتفاعات غير المسبوقة لسعر صرف الدولار في السوق السوداء، ومع ضعف قدرة المصرف المركزي على تلبية الطلب المحلي المتزايد على النقد الأجنبي، أضحى السعر السائد في السوق السوداء هو المحدد الرئيسي للمستوى العام للأسعار خلال فترة البحث، خصوصاً وأن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كلي على الاستيراد في توفير السلع الاستهلاكية والرأسمالية، نهائية أو وسيطة.

◀ إن متغير المستوى العام للأسعار العالمية يأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث، وهذا بطبيعة الحال له تفسيره، فعلى الرغم من قيام الدولة الليبية عن طريق المصرف المركزي عام 2018 بفرض ضريبة مقدارها 183% على مبيعات النقد الأجنبي، وتخفيضها إلى 163% عام، وكذلك تعديل سعر الصرف الرسمي إلى 4.84 دينار للدولار الواحد في عام 2020، بهدف السيطرة على أسعار الصرف في السوق السوداء والقضاء عليها في مرحلة لاحقة، إلا أن مستوى العام للأسعار لم ينخفض بالصورة المتوقعة، على الرغم من انخفاض سعر الصرف في السوق السوداء، هذا بطبيعة الحال سببه ارتفاع مستويات الأسعار العالمية بما فيها أسعار الشحن بالإضافة إلى أسعار السلع والخدمات، خصوصاً بعد خلال الأعوام 2020، 2021، و 2022، نتيجة للظروف التي فرضتها جائحة كورونا بالإضافة إلى الحرب الروسية الأوكرانية.

◀ أما متغير عرض النقود بالمفهوم الضيق، فقد كان تأثيره ضعيف جداً مقارنة بالمتغيرين الآخرين، على الرغم من معنويته الإحصائية، ومن الممكن أن يعزى ذلك إلى أن العملة التي تمت طباعتها

في روسيا لم تظهر ضمن بيانات عرض النقود الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي خلال فترة البحث، على الرغم من تأثيرها كان مباشراً على زيادة الطلب على النقد الأجنبي وارتفاع سعره في السوق السوداء، الأمر الذي أسهم في ارتفاع المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي.

الجدول رقم (4) نتائج تقدير العلاقة في الأجل الطويل Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M1	0.001352	0.000446	3.028464	0.0032
EXR(-1)	9.097378	3.975851	2.288159	0.0245
WCPI(-1)	1.705134	0.714616	2.386083	0.0191
C	-122.4408	83.37641	-1.468531	0.1455

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

هـ. تقدير العلاقة في الأجل القصير:

لاستخراج معامل تصحيح الخطأ، لابد من تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل القصير، حيث تشير نتائج هذه العلاقة - كما وردت في الجدول رقم (5)، أن إشارة معامل تصحيح الخطأ سالبة وتساوي تقريباً -0.094، وهذا يعطي دلالة بوجود علاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات محل البحث، متجهة نحو الأجل الطويل، إلا أن سرعة التعديل تعتبر ضعيفة حيث بلغت 9.4%، وتحتاج إلى زمن قدره 10 أشهر و19 يوماً تقريباً، لتصحيح التوازن في الأجل القصير باتجاه الأجل الطويل.

الجدول رقم (5) نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير Conditional Error Correction

Dependent Variable: D(CPI)
Method: ARDL
Date: 05/09/24 Time: 22:06
Sample: 2015M04 2022M12
Included observations: 93
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): M1 EXR WCPI
Static regressors: D_2019M4
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 500
Selected model: ARDL(1,0,2,3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.094401	0.013415	-7.036932	0.0000
D(EXR)	2.090897	0.618498	3.380606	0.0011
D(EXR(-1))	1.744400	0.623085	2.799620	0.0063
D(WCPI)	1.144737	0.357916	3.198339	0.0019
D(WCPI(-1))	0.279095	0.363523	0.767751	0.4447
D(WCPI(-2))	1.273997	0.353680	3.602121	0.0005
D_2019M4	5.173186	2.454848	2.107335	0.0380
R-squared	0.486212	Mean dependent var		1.591398
Adjusted R-squared	0.450366	S.D. dependent var		3.299429
S.E. of regression	2.446107	Akaike info criterion		4.699158
Sum squared resid	514.5759	Schwarz criterion		4.889784
Log likelihood	-211.5109	Hannan-Quinn criter.		4.776127
F-statistic	13.56403	Durbin-Watson stat		1.895077
Prob(F-statistic)	0.000000			

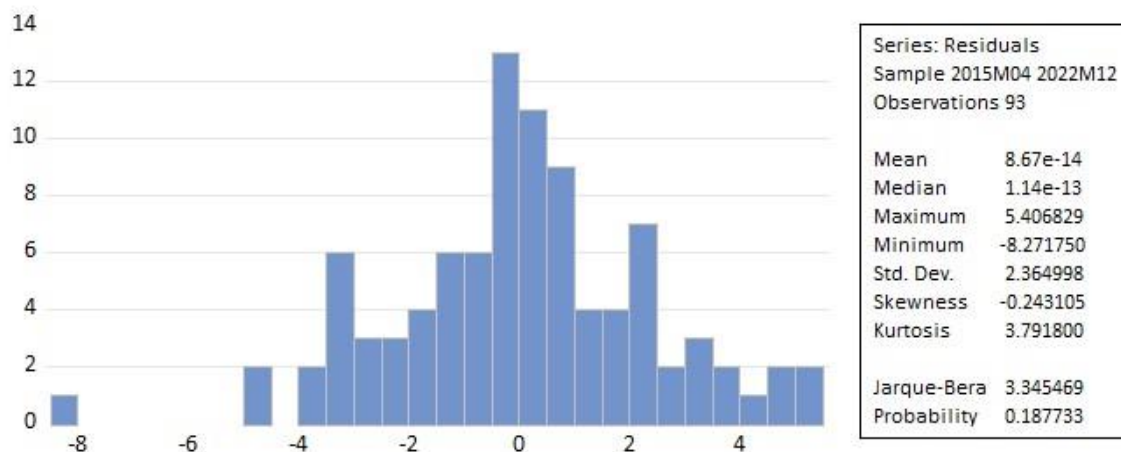
* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

و. الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة:

بالنظر إلى الشكل رقم (2) يتضح أن قيم الحد العشوائي تتبع التوزيع الطبيعي، وذلك من خلال نتيجة اختبار Jarque-Bera، حيث أن قيمة الاختبار غير معنوية عند مستوى 5%.

الشكل رقم (2) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

كما تشير النتائج الواردة بالجدول (6)، (7)، و(8)، أن قيم البواقي (الحد العشوائي) خالية من مشكلتي الارتباط التسلسلي Serial Correlation وتغاير التباين Heteroscedasticity، وهذا ما تم استنتاجه بعد تطبيق الاختبارات ARCH، LM Test، و Breusch-Pagan-Godfrey.

الجدول رقم (6)

نتيجة اختبار LM Test للكشف عن مشكلة الارتباط التسلسلي Serial Correlation

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.274634	Prob. F(2,80)	0.7606
Obs*R-squared	0.634169	Prob. Chi-Square(2)	0.7283

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الجدول رقم (7)

نتيجة اختبار ARCH للكشف عن مشكلة تغاير التباين Heteroscedasticity

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.521794	Prob. F(1,90)	0.4720
Obs*R-squared	0.530315	Prob. Chi-Square(1)	0.4665

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

الجدول رقم (8)

نتيجة اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن مشكلة تغير التباين Heteroscedasticity

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.882375	Prob. F(10,82)	0.0594
Obs*R-squared	17.36306	Prob. Chi-Square(10)	0.0667
Scaled explained SS	18.84266	Prob. Chi-Square(10)	0.0423

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

ز. اختبار التوصيف العام لنموذج البحث:

يبين الجدول رقم (9) نتائج اختبار Ramsey RESET test للكشف عن مدى سلامة توصيف نموذج البحث، حيث تشير النتائج بأن القيمة الاحتمالية للاختبارين t-statistics و F-statistics غير معنوية، وهذا يعني سلامة النموذج المُصاغ من ناحية توصيفه.

الجدول رقم (9) نتيجة اختبار سلامة توصيف النموذج المقدر Ramsey RESET test

Ramsey RESET Test

Equation: EQ01

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: CPI CPI(-1) M1 EXR EXR(-1) EXR(-2) WCPI WCPI(-1) WCPI(-2) WCPI(-3) D_2019M4 C

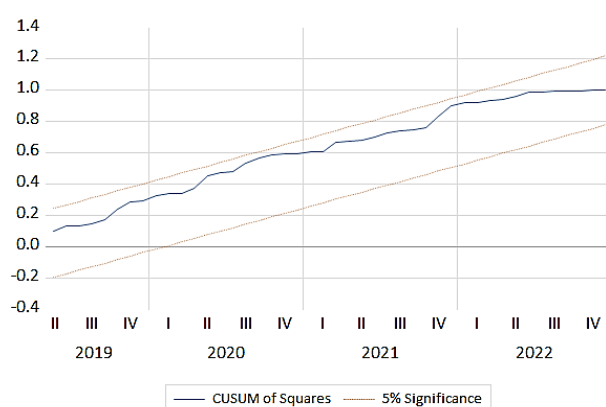
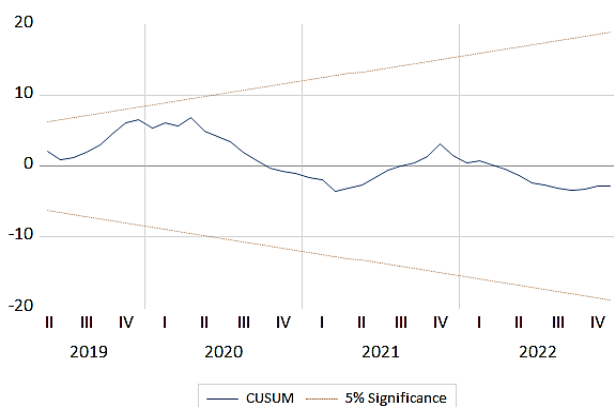
	Value	df	Probability
t-statistic	0.477017	81	0.6346
F-statistic	0.227546	(1, 81)	0.6346
Likelihood ratio	0.260890	1	0.6095

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

ح. اختبار استقرارية هيكل النموذج المقدر:

تم تطبيق الاختبارين: المجموع التراكمي لقيم الحد العشوائي CUSUM، واختبار المجموع التراكمي لمربعات قيم الحد العشوائي CUSUMQ، للكشف عن مدى الاستقرار الهيكلي للنموذج، حيث أظهرت النتائج المبينة بالشكل رقم (3) بأن خطي الاختبارين يقعان في نطاق الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، وهذا يؤكد على استقرار هيكل النموذج المقدر وأن هناك تناسقاً بين نتائج الأجلين القصير والطويل.

الشكل رقم (2) نتائج اختبائي استقرار هيكل النموذج المقدر CUSUM و CUSUMQ



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

5-نتائج البحث:

- من خلال ما تم عرضه سالفاً، فإن البحث توصل إلى ما يلي من النتائج:
1. وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث في المدى الطويل، حسب نتيجة اختبار الحدود Bounds Test، الأمر الذي يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.
 2. أظهرت نتائج تقدير النموذج في الأجل الطويل للفترة 2015/01 إلى 2022/12 (بيانات شهرية)، أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في عرض النقود بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي، سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الليبي، والمستوى العام للأسعار العالمية، والمتغير التابع المتمثل في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي، هي علاقة منطقية ومتوافقة مع افتراضات النظرية الاقتصادية.
 3. يُعد سعر الصرف في السوق السوداء أكثر المتغيرات تأثيراً على المستوى العام للأسعار.
 4. إن متغير المستوى العام للأسعار العالمية يأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثير على المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث.
 5. أما متغير عرض النقود بالمفهوم الضيق، فقد كان تأثيره ضعيف جداً مقارنة بالمتغيرين الآخرين، على الرغم من معنويته الإحصائية.
 6. وجود علاقة توازن قصيرة الأجل بين المتغيرات محل البحث، متجهة نحو الأجل الطويل، إلا أن سرعة التعديل تعتبر ضعيفة حيث بلغت 9.4%، وتحتاج إلى زمن قدره 10 أشهر و19 يوماً تقريباً، لتصحيح التوازن في الأجل القصير باتجاه الأجل الطويل.
 7. اجتياز النموذج المقدر للاختبارات التشخيصية، حيث أثبتت نتيجة اختبار Jarque-Bera أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي، كذلك بينت نتائج الاختبارات ARCH، LM Test، Breusch-Pagan-Godfr، وSerial Correlation وتغاير التباين Heteroscedasticity.
 8. سلامة النموذج المقدر من حيث الصياغة، وهذا ما أشارت إليه نتائج اختبار Ramsey RESET test، وبهذا فإن العوامل المؤثرة في المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال فترة البحث، هي: سعر الصرف في السوق السوداء، المستوى العام للأسعار العالمية، وعرض النقود بالمفهوم الضيق
 9. أكد كل من: اختبار المجموع التراكمي لقيم الحد العشوائي CUSUM، واختبار المجموع التراكمي لمربعات قيم الحد العشوائي CUSUMQ، على استقرار هيكل النموذج المقدر، وأن هناك تناسقاً بين نتائج الأجلين القصير والطويل.
- أظهرت نتائج البحث الحالي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات البحث في المدى الطويل، وكذلك وجود علاقة طردية في الأجل القصير، وهو ما يتوافق مع نتائج كل من (الفضيل والتركي: 2023، صليحة وحسني: 2021، الطويل وآخرون: 2021، Badokhon & Rana 2021) بينما لم تتوافق نتائج البحث

مع دراسة (سالم: 2019) التي توصلت إلى عدم وجود علاقة بين عرض النقود ومعدل التضخم في الأجلين الطويل والقصير. كما اقتضت دراسة (الطويل وآخرون: 2022) إثبات وجود علاقة طردية توازنية في المدى القصير، ولا وجود لعلاقة توازنية في المدى الطويل، فيما يتعلق بآثر كل من أسعار الصرف وعرض النقود على المستوى العام للأسعار المحلية.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- الحوتة، أحمد علي (2021)، محددات التضخم في الاقتصاد الليبي، دراسات في الاقتصاد والتجارة، (1)40.
- الطويل، محمد جمعة، وآخرون. (2021). أهم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي: دراسة قياسية خلال الفترة 2000-2018. مجلة المعرفة، ع، 13، 116 - .
- الفضيل، عبد الحميد، والتركي، عياد (2023)، تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012 - 2019) مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد: 10، العدد الأول.
- جواهره، صليحة وششوي، حسنى (2021). محددات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-2018) دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL، المجلة الاقتصادية؛ العدد (5)
- سالم، نهلة فتحي، محمد أمين. (2019). محددات التضخم في مصر. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، ع4.
- سعيد، علي، والشريف، عبد الله (2020). قياس أهم محددات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1975-2010) دراسة قياسية باستخدام منهج ARDL. المجلة العلمية، جامعة بنغازي. العدد (10).
- قديح، ناريمان حسام، والنمروطي، خليل أحمد (2015)، محددات التضخم في الاقتصاد الفلسطيني: دراسة قياسية 1995 - 2013 (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية (غزة)، غزة.

ثانياً/ المراجع باللغة الانجليزية

- Adil, M. H., Khan, M. A., & Rasool, H. (2021). Determinants of inflation in India in a dynamic setup. *The Singapore Economic Review*, 1-20.
- Al-Mutairi, A., Al-Abduljader, S., & Naser, K. (2020). Determinants of inflation in Kuwait. *Journal of Developing Areas*, 54(3).
- Anghelache, C., Iacob, Ş. V., & Grigorescu, D. L. (2020). The analysis of the quarterly evolution of the gross domestic product in 2019. *Theoretical and Applied Economics*, 27(1), 171-182.

- Badokhon, S., & Rana, F. (2021). Macroeconomic determinants of inflation in middle east and north african countries. *PalArch's Journal of Archaeology of Egypt/Egyptology*, 18(13), 151-167.
- Binti Mohd Shafie, N. S., Tan, P. C., & Sek, S. K. (2021, July). Determinants of Inflation in Malaysia: Monetary or Real Factor? In *International Conference on Mathematics and its Applications in Science and Engineering* (pp. 113-124). Cham: Springer International Publishing.
- Chaudhary, S. K., & Xiumin, L. (2018). Analysis of the determinants of inflation in Nepal. *American Journal of Economics*, 8(5), 209-212.
- Friedman, Milton, and Anna J. Schwartz. (1963a) "Money and Business Cycles." *Review of Economics and Statistics*.
- Inim, V., Samuel, U. E., & Prince, A. I. (2020). Other determinants of inflation in Nigeria. *European Journal of Sustainable Development*, 9(2), 338-338.
- Jackson, E. A., Kamara, P., & Kamara, A. (2023). Determinants of Inflation in Sierra Leone. Available at SSRN 4443790.
- Kazi Mostafa Arif Munshi Murtoza Ali:(2012) Determinants of Inflation in Bangladesh: An Empirical Investigation, *Journal of Economics and Sustainable Development* www.iiste.org ISSN 2222-1700 (Paper) ISSN 2222-2855 (Online) Vol.3, No.12.